

**رَدُّودُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْرُوتِيِّ عَلَى إِبرَاهِيمِ الْيَازِجِيِّ دَرَاةً فِي نَقْدِ
النَّقْدِ اللُّغَوِيِّ (القسم الثاني)**

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الكاظم علي

جامعة المنى- كلية التربية للعلوم الإنسانية

ahmed.abdalkadhim.edu.iq))

**The responses of Abd al-Rahman al-Bayruti to Ibrahim al-Yaziji
A study in the criticism of criticism (section Two)**

prof. Dr. Ahmed Abdalkadhim Ali

College of Education and Human Sciences, Department of Arabic Language

Abstract:

Literary linguist Abd al-Rahman al-Bayrouti is one of the critics of al-Yazji, and he responded to it in thirty-seven issues, and al-Yazji classified it within error. In a previous research, I dealt with nineteen topics. In view of the importance of the remaining issues, the researcher opened an investigation into the remaining issues, which are eighteen, with the aim of criticizing them, and weighing the chosen one on the strength of the evidence, to find out which of them is. The man is closer to the linguistic truth in what he sees? And a statement of their criteria for error and correction, and their position on emancipation, and linguistic stagnation.

keywords: Linguistic criticism ; criticism of criticism ; Ibrahim Al-Yazji ; Abdul Rahman Al-Bayrouti ; (section Two).

الملخص :

اللغوي الأديب عبد الرحمن البيروتي، هو واحد من نقد اليازجي، ورد عليه في سبع وثلاثين مسألة، صنفها اليازجي في ضمن الخطأ، وأخرجها البيروتي من الخطأ إلى الصواب والإجازة، وذلك في كتابه (دفع الأوهام: رد على إبراهيم اليازجي في رفضه كلمات صحيحة أو جائزة الاستعمال). وقد تناولت في بحث سابق التحقيق في تسع عشرة مسألة؛ ولأهمية المسائل المتبقية فتح الباحث التحقيق في المسائل المتبقية، وهي ثمان عشرة مسألة، بهدف التثبت فيها، وتقديمها، ثم ترجيح المختار بحسب قوة الدليل، لمعرفة أي الرجلين أقرب إلى الحقيقة اللغوية فيما يراه؟ وبيان معياريهما في التخطئة والتصويب، وموقفهما من التحرر، والجمود في اللغة.

الكلمات المفتاحية:

الكلمات المفتاحية: نقد النقد؛ إبراهيم اليازجي؛ عبد الرحمن البيروتي؛ (القسم الثاني).

المقدمة:

فقد شغل عدد من اللغويين المعاصرين بأخطاء لغة الجرائد، والشعراء، والكتاب، ومضوا يجمعونها ويرشدون على ما يقابلها من الصواب، فكانوا فئتين: ((فئة متشددة تدعو إلى أفصح ما وعته اللغة من مفردات وأساليب، وترفض ما عدا ذلك، وفئة متسامحة تتيح للأديب قدراً معقولاً من الحرية، وتسمح له بالتجديد والإضافة، في حدود ما تعرف اللغة من نظام عام، وقوانين ثابتة))^(١). ويصنف النقاد اللغويون إبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م) في ضمن فئة النقاد المتشددين المتزمطين؛ يؤثر الأفصح، ويُقرّ عنه، ويحكم بالخطأ على ما سواه، وذلك بعد نشره سلسلة من المقالات في مجلته (الضياء)، وسمى مقالاته: (لغة الجرائد)، فتعرض بسبب ذلك لنقد معاصريه، الذين أجازوا كثيراً مما منعه، ووصمه بالخطأ. وممن تعرض له بالنقد، والرد عليه اللغوي الأديب عبد الرحمن سلام البيروتي المتوفى عام (١٩٤١م) ورد عليه في سبع وثلاثين مسألة، صنفها اليازجي في ضمن الخطأ، وأخرجها البيروتي من ظلمات الخطأ إلى نور الصواب والإجازة، وذلك في رسالته (دفع الأوهام)، التي حققها محمد خير رمضان يوسف باسم (دفع الأوهام رد على إبراهيم اليازجي في رفضه كلمات صحيحة أو جائزة الاستعمال). ويدخل نقده في مفهوم نقد النقد؛ لأنه يسعى إلى نقد النقد الأول، بناءً على منهجه المتحرر، المغاير لمنهج اليازجي. وقد تناولت في بحث سابق التحقيق في تسع عشرة مسألة؛ ولأهمية المسائل المتبقية فتح الباحث التحقيق في المسائل المتبقية، وهي ثمان عشرة مسألة، بهدف التثبت فيها ونقدها، ثم ترجيح المختار بحسب قوة الدليل، لمعرفة أي الرجلين أقرب إلى الحقيقة اللغوية فيما يراه؟ وبيان معياريهما في التخطئة والتصويب، وموقفهما من التحرر، والجمود في اللغة؛ وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة، وما استدركته المعاجم اللغوية، وما جادت به المعاجم اللغوية الحديثة الصادرة عن المجامع اللغوية، أو الصادرة عن فريق عمل لمجموعة من اللغويين، ثم ترجيح المختار بحسب قوة الدليل،

ردود عبد الرحمن البيروتي على إبراهيم اليازجي (126)

لمعرفة أي الرجلين أقرب إلى الحقيقة اللغوية فيما يراه؟ وبيان معياريهما في التخطئة والتصويب، وموقفهما من التحرر، والجمود في اللغة. وقد رتبت المسائل النقدية بحسب ما أوردها البيروتي في كتابه، مسبوقة بمقدمة، وختمت بأهم النتائج.

المسائل اللغوية

• تأنيث (الحشا)

خطأ اليازجي ابن نباتة في تأنيثه (الحشا)، في قوله:

وسلبت لبي والحشا وجبت فعويت بالإيجاب والسلب^(٢)

وابن الفارض كذلك في قوله:

وما كنت أدري ما أجن وما الذي حشاي من السر المصون أكنت^{(٣)(٤)}

و وافقه أسعد خليل داغر^(٥).

لكن البيروتي رد ما خطأه اليازجي قائلاً: ((لا يخفى أن الحشا في اللغة هو ما دون الحجاب، مما في البطن من كبد وطحال وكرش وغير ذلك، فهو باعتبار كونه عبارة عن شيء دون الحجاب مذكر، وباعتبار أن ذلك الشيء عبارة عن أقسامه المذكورة مؤنث. وعليه، فلا مانع من تأنيث الحشا في قول كل من ابن نباتة، وابن الفارض. ثم لو كان ابن الفارض ممن فاته أن الحشا مذكر في الأصل، لما ذكره في قوله:

زدني بفرط الحب فيك تحييراً وارحم حشاً بلظى هواك تسعراً

فقد أعاد الضمير عليه مذكراً. وجمع بين الأمرين في قوله:

أو حشاً سال ولا أختارها إن تروا ذاك بها منّا علي^(٦)

فوصف الحشا بقوله: (سال) على صيغة التذكير، وأرجع الضمير إليه مؤنثاً، في

قوله: "ولا أختارها"، فافهم^(٧).

الذي رفضه اليازجي ليس بخطأ، إلا أنه قليل، جاء في (معجم الأخطاء الشائعة) لمحمد العدناني: ((و يُخَطُّونَ من يؤنث كلمة (حشا). و المعجمات تُجيزُ تذكيرها وتأنيثها، وترى أن التذكير هو الأقوى))^(٨). و هو في هذا على خلاف ناقد البيروتي الذي وجه التذكير باعتبار كونه عبارة عن شيء دون الحجاب مذكر، وباعتبار أن ذلك

الشيء عبارة عن أقسامه المذكورة مؤنث. وعليه فاليازجي ممن يميلون إلى التضييق في اللغة باختيار الفصيح المشهور وترك ما عداه. وبخلافه البيروتي فهو ممن يميلون إلى التحرر بقبول الاستعمال المرفوض طالما له وجه يصح به.

• **تأنيث (المثاني)**

خطأ اليازجي بديع الزمان الهمذاني في قوله^(٩):

ولي جسدٌ كواحدةِ المثاني ولي كبدٌ كالثالثةِ الأثافي

قال: وإنما المثاني جمعُ مثنى، وهو الوترُ الثاني من أوتارِ العود، فصوابه: كواحدِ

المثاني، بالتذكير^(١٠).

فرد عليه البيروتي قائلاً: ((قلت: تُحْمَلُ واحدةُ المثاني في هذا البيتِ على القطعةِ

الواحدةِ من المثاني، وحينئذٍ فالتعبيرُ فصيحٌ، والمعنى صحيحٌ))^(١١).

بموازنة الرأيين ألحظ الآتي:

١. كلا الناقلين لم يُخرِجا تأنيث (المثاني) في البيت على الضرورة الشعرية، مع احتمال ذلك. فأما اليازجي فمنهجه واضح من وقوع الخطأ عند كثير من الشعراء سواء أكانوا من الشعراء الجاهليين أم من الشعراء المولدين، فلم يرَ أن ذلك منهم على سبيل الضرورة وعلى ما يبدو: حدُّ الضرورة عنده هو ما لا مندوحة؛ إذ لا يكاد الشاعر يروم خلاصاً إلا وجد إلى ذلك سبيلاً، وهو لهذا خطأ الشعراء الجاهليين، والمولدين^(١٢). ومن المولدين بديع الزمان الهمذاني، ومنهجه هذا لا يخلو من تزمّت. وأما البيروتي فعلى الرغم من أنه لم يحلل ما جاء في بيت الهمذاني بالضرورة - وهي أقل وطأة من الخطأ كونها رخصة تسوغ للشاعر ما لا يسوغ لغيره، لاستقامة وزن البيت - فإنه حلل ما في البيت تحليلاً دليلاً قائلاً: (واحدةُ المثاني في هذا البيتِ على القطعةِ الواحدةِ من المثاني، وحينئذٍ فالتعبيرُ فصيحٌ، والمعنى صحيحٌ). وتحليله هذا أقرب إلى المنهج الموضوعي المتحرر.

٢. إذا تركنا الجانب المعياري ونظرنا إلى الخطأ المزعوم في بيت الهمذاني بمنظار التحليل الأسلوبي، فيمكن أن نُخرجه على أساس صوتي، وهو إرادة تحقيق الموازنة الصوتية

بين: (كواحدة المثاني) و (كثالثة الأثافي)، وهذه سمة أسلوبية ماثرة في النص الشعري. وهذا التحليل - بنظري - أقرب إلى روح اللغة ولا سيما لغة الشعر.

• تذكير المؤنث (دَمْنَة)

خطأً اليازجي أبا تمام الطائي، في تذكيره المؤنث (دَمْنَة) في قوله^(١٣):

لَعَدَلْتُهُ فِي دَمَنْتَيْنِ تَقَادِمَا مَمْحُوتَيْنِ لَزِينِبٍ وَسَعَادِ

قال: يريدُ تقادمتا، وهو من الضرورات التي لا تباح للشاعر^(١٤).

أما البيروتي فدفع ما ذهب إليه اليازجي قائلاً: ((قلت: لا مانع من حمل الدمنتين في البيت على معناهما، أي: لَعَدَلْتُهُ فِي أَثْرَيْنِ تَقَادِمَا. ثم يراعى اللفظ في قوله: مَمْحُوتَيْنِ))^(١٥).

عند الموازنة بين الرأيين ألاحظ أن اليازجي في تخطئته أبي تمام يسلك مسلكاً معيارياً متشدداً؛ فهو يصرح بأن الضرورة لا تعذر خروج الشاعر عن القاعدة. وهذا ما ذكره في موضع آخر من كتابه قال: ((المتأخر لا تعذر ضرورة))^(١٦). وهو ما أشرنا إليه في تخطئته بديع الزمان الهمذاني. أما البيروتي فيسلك مسلكاً متحرراً هو أقرب إلى التحليل الأسلوبي، وذلك بتحليله خروج الشاعر عن المعيار بوجه تعبيرى، وهو حمل الدمنتين في البيت على معناهما، أي: لَعَدَلْتُهُ فِي أَثْرَيْنِ تَقَادِمَا. وهو في رأيه هذا يقترب مما ذهب إليه أحد الدارسين في قوله: ((وقوله: (تقادما) رد فيه الفعل على معنى الطلل، وإلا لزمه تأنيثه))^(١٧). وعليه أن المعنى الذي يحرص الشاعر على إيصاله هو الذي يلي عليه وجهاً من الكلام دون وجه، وما ينبع من نفس الشاعر، وتكون له صلة بتجربته، لا يصح أن يعزى إلى أثر خارجي، هو أثر الوزن والقافية^(١٨).

• تذكير العين، والقدم، والكف، والرهى، والقباطي

وعاب اليازجي المأموني^(١٩) - من شعراء اليتيمة - في قوله^(٢٠):

مَنْ تَحْتَهُ عَيْنَانِ مِنْ _____ ذُ انْفَتْحَا مَا انْطَبَقَا

أي: انفتحتا وانطبقتا. وهو من الضرورات الشعرية^(٢١).

أما البيروتي فدفع قول اليازجي وحمل العينين في قول الشاعر على معنى الطرفان، مستدلاً على ذلك بما ذكره الفيومي في معجمه (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير)،

رَدُّودُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَيْرُوتِيِّ عَلَى اِبْرَاهِيمِ اليَازِجِيِّ..... (129)

قال: ((قلت: يرادُ بالعينين في قولِ المأموني: الطرفان. قال صاحبُ المصباح في الكلام على قولِ الشاعر:

والعـيـنُ بالـإيـمـنِ الحـارِـي مـكـحـولٌ^(٢٢)

إنما ذكّرَ مكحولاً؛ لأنه بمعنى كحيل، وكحيل: فَعِيلٌ، وهي إذا كانت تابعةً للموصوف لا يلحقها علامة التأنيث، فكذلك ما هو بمعناها.

وقيل: لأن العين لا علامة للتأنيث فيها، فحملها على معنى الطرف. والعربُ تجترئُ على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث، وقام مقامه لفظٌ مذكرٌ. حكاه ابن السكيت، وابن الأنباري، وحكى الأزهري قريباً من ذلك^(٢٣). وهذا ما ذهب إليه عباس أبو السعود^(٢٤).

أحب قبل أن أرجح أحد القولين أن اقتبس بعض النماذج والآراء:

الأول: من شواهد سيبويه الأرض مؤنثة، ومع ذلك قال عامر بن جوين الطائي:

فـلا مـزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّهـا وـلا أَرْضٌ أَبْقَلْ إِبْقَالَهـا

وخرجه النحاة على أنه أراد بالأرض الموضع والمكان فذكر^(٢٥).

الثاني: أجاز الكوفيون تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثاً مجازياً إذا لم تكن فيه علامة التأنيث، سواء كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً. وقد خرجوا على ذلك قول الشاعر:

فـلا مـزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّهـا وـلا أَرْضٌ أَبْقَلْ إِبْقَالَهـا^(٢٦)

الثالث: قال ابن جني: ((وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه ردُّ فرع إلى أصل))^(٢٧).

الرابع: ذكر أحمد مختار عمر في باب (تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث) الأمثلة الآتية:

١ - أحسَّ بالِم في الكتف الأيمن ٢ - أدى اليمين الدستوري ٣ - أصيب اللاعب في فخذه الأيسر ٤ - أصيب في أذنه الأيمن ٥ - أصيب في وركه الأيمن ٦ - الرِّحِم من وصله وصله الله ٧ - تألَم من بنصره الأيمن ٨ - تزوّج في سنِّ مبكّر ٩ - عقّله كالرحا الدائر من كثرة التفكير ١٠ - كفَّ مُخَضَّب بالحناء.

ثم قال: الرأي: مرفوضة عند الأكثرين

السبب: لمعاملة هذه الكلمات معاملة المذكر، وهي مؤنثة.

الصواب والرتبة:

- ١ - أحسَّ بألم في الكتف اليمنى ﴿فصيحة﴾ - أحسَّ بألم في الكتف الأيمن ﴿صحيحة﴾ .
- ٢ - أدَّى اليمين الدستورية ﴿فصيحة﴾ - أدَّى اليمين الدستوري ﴿صحيحة﴾
- ٣ - أصيب اللاعب في فخذه اليسرى ﴿فصيحة﴾ - أصيب اللاعب في فخذه الأيسر ﴿صحيحة﴾ .
- ٤ - أصيب في أذنه اليمنى ﴿فصيحة﴾ - أصيب في أذنه الأيمن ﴿صحيحة﴾
- ٥ - أصيب في وركه اليمنى ﴿فصيحة﴾ - أصيب في وركه الأيمن ﴿صحيحة﴾ .
- ٦ - الرِّحِم من وصلها وصله الله ﴿فصيحة﴾ - الرِّحِم من وصله وصله الله ﴿صحيحة﴾ .
- ٧ - تَأَلَّمَ من بنصره اليمنى ﴿فصيحة﴾ - تَأَلَّمَ من بنصره الأيمن ﴿صحيحة﴾ .
- ٨ - تَزَوَّج في سن مبكرة ﴿فصيحة﴾ - تَزَوَّج في سن مبكر ﴿صحيحة﴾ .
- ٩ - عقله كالرحا الدائرة من كثرة التفكير ﴿فصيحة﴾ - عقله كالرحا الدائر من كثرة التفكير ﴿صحيحة﴾ .
- ١٠ - كَفْ مُخَضَّبَةٌ بالحناء ﴿فصيحة﴾ - كَفْ مُخَضَّبٌ بالحناء ﴿صحيحة﴾

(٢٨)

وأضاف معلقاً: ((ذكرت المراجع المختلفة كاللسان، والتاج، والقاموس، والمصباح، والوسيط، ومعجم المؤنثات السماعية، ومعجم المذكر والمؤنث، أن هذه الكلمات مؤنثة، فالجمل الأولى المذكورة في الصواب فصيحة لاشك في ذلك. ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض، الذي عوملت فيه الكلمة معاملة المذكر اعتماداً على أن الكلمة من المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث، وهو نوع من المؤنث ذهب كثير من القدماء إلى جواز تكبيره، مثل المبرد، وابن السكيت، والأزهري، وقد حكى عن المبرد أنه كان يقول: «ما لم يكن فيه علامة تأنيث وكان غير حقيقي التأنيث فلك تكبيره»، وفي خاتمة المصباح: «والعرب تجترئ على تكبير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث» ((٢٩).

الخامس: قال أحمد مختار في كتابه العربية الصحيحة: ((من أجل التيسير على مستخدمي اللغة أقترح القاعدة التالية: (كل ما كان مجازي التأنيث بدون علامة

يجوز تذكيره)، وعلى هذا ينصح كل من يقابله لفظ بدون علامة تأنيث، وليس لمؤنث حقيقي أن يعامله معاملة المذكر^(٣٠).

بناءً على ما تقدم يمكن أن نضع قول الشاعر المأموني في ضمن الاستعمال الصحيح، بمعنى أن الصواب والرتبة: - عينان انفتحتا وانطبقتا ﴿فصيحة﴾ - عينان انفتحا وانطبقتا ﴿صحيحة﴾. وعليه ما ذهب إليه اليازجي ينطلق من مذهبه المشدد، الذي فرض عليه الاستعمال الفصيح، وما ذهب إليه البيروتي ينطلق من مذهبه المتحرر، الذي فرض عليه قبول الاستعمال الصحيح، وإن كان على وجه من التأويل.

• واعترض اليازجي على البستي^(٣١) في قوله^(٣٢):

إلى حنفي مشى قـدمي أرى قـدمي أراق دمي
بتذكير الضمير العائد على القدم، في قوله (أراق). قال اليازجي معللاً: وإنما أوقعه في هذا طلب التجنيس بين (أرى قدمي) و(أراق دمي).
وقد تبعه في هذا ابن حجة الحموي، حيث يقول من بديعته:

ورمت تـلفيق صبري كي أرى قـدمي يسعى معي فسعى لكن أراق دمي^(٣٣)

لكن البيروتي دفع قول اليازجي، فقال: ((قلت: لا بأس بحمل القدم في قول كل من البستي، والحموي على الأخص، كما حمل الأخص على القدم في كثير من المواضع))^(٣٤).

على الرغم من أن (كل ما كان مجازي التأنيث بدون علامة، يجوز تذكيره)، إلا أن تحليل اليازجي لخروج الشاعر من التأنيث إلى التذكير بطلب الجناس، يقترب من التحرر وروح الشعر؛ فلغة الشعر تخضع لقانون الجمال، أما قانون الصواب فلا معول عليه، وجمال الاستعمال في قول الشاعر- هنا - يكمن في إرادة التجنيس، ومن ثم التأثير في المتلقي. وأما تحليل البيروتي لخروج الشاعر فهو ينطلق من مذهبه المتحرر الذي فرض عليه قبول الاستعمال، وإن كان على وجه من التأويل.

• خطأ اليازجي صفي الدين الحلبي بقوله^(٣٥):

فقلبي بإحسانكم فارغ وكفي بإنعامكم ممتلي

قال: فذكر الكف، ولم تسمع كذلك، إلا في بيت تأولوه.

رَدُّودُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْرُوتِيِّ عَلَى إِبْرَاهِيمِ الْيَازْجِيِّ (132)

ومثله قول ابن نباتة في المناظرة بين السيف والقلم: أين أنت من حظي الأسنى وكفي الأغنى؟^(٣٦). وعدَّ الفراء تذكير الكف ضرورة شعرية^(٣٧).

لكن البيروتي رد قول اليازجي قائلاً: ((قلت: يراد بالكف في قول كل من الحلبي، وابن نباتة: الساعد، أو العضو.

قال في المصباح: وقولهم: كفَّ مخضَّب، على معنى ساعدٍ مخضَّب. لكن قال ابن الأتباري: بابُ ذلك الشعر.

وحمله الثعالبي في قول الشاعر:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضمُّ إلى كشحيه كفاً مخضَّباً

على العضو، وهو مذكَّر))^(٣٨).

نلاحظ مرجع نقد اليازجي السماع. واستدل البيروتي على جواز استعمال صفي الدين الحلبي، وقول ابن نباتة، بما ذكره اللغويون كالقيومي، (في معجم المصباح المنير)، وابن الأتباري، والثعالبي في (فقه اللغة وسر العربية) وهو أنهم حملوا الكف على المعنى؛ لأنه عضو، فيكون من تذكير المؤنث غير الحقيقي.

قال الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) في (الفصل الخامس والعشرون: في حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث وتأنيث المذكر): ((من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه، كما يقولون: ثلاثة أنفس، والنفس مؤنثة، وإنما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشخص. قال الشاعر: ﴿من الطويل﴾

ما عندنا إلا ثلاثة أنفسٍ مثل النجوم تلالأت في الحنْدِسِ

... كما ذكر الكف، وهي مؤنثة في قوله: ﴿من الطويل﴾

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضمُّ إلى كشحيه كفاً مخضَّباً

فحمل الكلام على العضو وهو مذكر. وكما قال الآخر: ﴿من البسيط﴾

يا أيها الرَّاكِبُ المَزْجِي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

وقال جل ثناؤه: ﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرَةٌ يَوْمَ﴾^(٣٩) فذكر السماء، وهي مؤنثة؛ لأنه حمل

الكلام على السقف))^(٤٠).

وقال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ((و (الكف) مؤنثة. فأما قول الشاعر:
أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما يضمُّ إلى كشحيه كفاً مخضباً
فيجور أن يكون "مخضباً"، وصفاً لقوله "كفاً"، فيكون محمولاً على المعنى؛ لأن
الكف في المعنى عضو))^(٤١).

وقال الفيومي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ): ((الكف من الإنسان وغيره أنثى قال ابن
الأنباري وزعم من لا يوثق به أن الكف مذكر ولا يعرف تذكيرها من يوثق بعلمه وأما
قولهم كف مخضب فعلى معنى ساعد مخضب))^(٤٢). وعليه ما ذهب إليه البيروتي
أقرب إلى الواقع اللغوي وسنن العرب في التعبير، وعلى هذا ينصح كل من يقابله لفظ
بدون علامة تأنيث، وليس لمؤنث حقيقي، أن يعامله معاملة المذكر، وذلك من باب
التيسير^(٤٣).

• وأخذ اليازجي على لسان الدين بن الخطيب في قوله (٤٤):

في أشهر عشرة طحنتهم فيا رحى الشؤم والبوارِ دُرٍ
قال: وفيه إما تذكير الرحى وهي مؤنثة، أو حذف الواو من قوله (دُرٍ)؛ لأن عين
الأجوف لا تحذف من أمر الأنثى^(٤٥).

لكن البيروتي دفع قول اليازجي قائلاً: ((هذا الاعتراض ليس من الصواب في
شيء، فلا تذكير فيه للرحى كما توهم، ولا حذف للواو أيضاً، والبرهان على ذلك أن
لسان الدين أراد بقوله "دُرٍ" الرجل المخاطب، المشبه برحى الشؤم والبوارِ تشبيهاً بليغاً،
ولم يرد الرحى نفسها. والذي يشهد بصحة ذلك قوله قبل هذا البيت من قصيدة طويلة
تضمنت هجاء المخاطب، وهو:

يا بغل طاحونة يدور بها مجتهد السعي مغمض البصر
في أشهر عشرة طحنتهم فيا رحى الشؤم والبوارِ دُرٍ
ثم قال بعد ذلك:

والله ما كنت يا مشوم ولا أنت سوى عرة من العرر
وحيث امتنع أن يكون الخطاب للرحى، امتنع أن يكون قوله "دُرٍ" أمراً للأنثى. على
أنه لو كان أمراً للأنثى للزم أن يكون فيه حذف الواو - التي هي عين الفعل - ، والياء -

التي هي للمؤنثة المخاطبة أيضاً، ولا ياء في الأصل -، فتعين أن يكون "در" أمراً للمخاطب المذكور، ليس إلأ.
فقول المعترض: "وفيه إما تذكير الرحي وهي مؤنثة، أو حذف الواو من قوله (در)"، وهم صريح))^(٤٦).

اختلفت وجهة النظر - هنا - إلى الخطأ بين الرجلين فقد امتاز البيروتي عن اليازجي في النظر إلى الخطأ في ضوء تحليل النص تحليلاً أسلوبياً ليصل (لا تذكير فيه للرحي، ولا حذف للواو أيضاً، وأن لسان الدين أراد بقوله "در" الرجل المخاطب، المشبه برحي الشوم والبوار تشبيهاً بليغاً، ولم يُرد الرحي نفسها. في حين ابتعد الآخر عن تحليل النص واكتفى بالنظر إلى مجاوزة التأنيث في (الرحي) من دون النظر إلى الخطأ المزعوم في ضوء نسيج النص ومن غير أن يُنعم النظر في المعنى المقصود من اللفظ وهل يستقيم تخريجه على معنى يقصده المتكلم، فهو بهذا يغلب الشكل على المضمون، أو قل يُضحى بالمعنى في سبيل المحافظة على المبنى المزعوم، ولهذا عدّ الدكتور عبد الفتاح سليم من أوهام المخطئين أنهم ((لم يُحسنوا فهم المعنى المقصود))^(٤٧).

• خطأ اليازجي قول ابن هانئ الأندلسي يصفُ خيلاً:

مَجَلَّةٌ غَرّاً وَزُهْرًا نَوَاصِمًا كَأَنَّ قَبَاطِيًّا عَلَيْهَا مَشْرَا^(٤٨)

بالتذكير في وصف القباطي. قال: وهي جمع قبطية - بكسر القاف وضمها - لثياب بيض رقاق من الكتان، كانت تُسجج في مصر، وهي منسوبة إلى القبط^(٤٩).
لكن البيروتي وهم اليازجي فقال: ((قلت: تُحمل القباطي على الساتر، أو ما في معناه مما هو مذكر، ويراد بذلك الجنس، وهو عام يراد به الخاص. وإنما أردنا بالساتر الجنس ليقوم مقام الجمع، فإن القباطي جمع. ومن المقرر أن (ال) الجنسية تكسب مدخولها المفرد العموم المصحح، لتأوله بالجمع، ويدل على ذلك قول العرب فيما حكاه الأخفش: (أهلك الناس الدرهم البيض والدينار الحمر))^(٥٠))).^(٥١)

والحق أن تعبير ابن هانئ صحيح، لا غبار عليه طالما له وجه صحة من المجاز؛ فالقباطي تُحمل على الساتر - بحسب ما يرى البيروتي - وهو بهذا يتسم بمنهج متحرر على خلاف اليازجي الذي عرف بمنهجه المتزمت الذي تتحكم القاعدة أو الورود في

رَدُّودُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْرُوتِيِّ عَلَى إِبْرَاهِيمِ الْيَازْجِيِّ (135)

معياره فتصرفه إلى تخطيطه بعض من الاستعمال، الذي قد يستقيم له وجهٌ صحةً من الحمل على المعنى. لهذا لا يجوز ((التخطيط مع استقامته على وجه من المجاز))^(٥٢).

• ورق

وخطأ ابن المفضل البغدادي بتذكيره (الورق) بقوله^(٥٣):

خطرُ فكاد الورق يسجع فوقها إن الحمام لمغرم بالبان

قال: وإنما الورق جمع ورقاء، وهي الحمامة لونها لون الرماد^(٥٤).

لكن البيروتي وهم اليازجي قائلًا: ((قلت: يراد بالورق في هذا البيت الحمام، وهو يقع على الذكر والأنثى، وإنما دخلته الهاء على أنه واحد من جنس، لا للتأنيث، كما صرحوا بذلك في كتب اللغة))^(٥٥).

يبدو أن اليازجي أقرب إلى واقع اللغة؛ لأنه يمكن حمل الورق على معنى الحمامة في البيت، فقد جاء في المعجم الوسيط: ((الحمامة) وأحد الحمام (للذكر والأنثى))^(٥٦).

• شقائق النعمان

وأخذ على عبدالصمد الصفار^(٥٧) في قوله^(٥٨):

وشقائق شق القلوب كأنه خد مليح ضم صدغاً أسوداً

قال: فذكر الشقائق، وهي جمع شقيقة لواحدة الشقيق، وهو النور المعروف^(٥٩).

لكن البيروتي وهم اليازجي قائلًا: ((قلت: قول عبد الصمد هو الصحيح، وما ذهب إليه المعترض فعلى قول ضعيف، فأى ضرورة توجهنا إلى العمل بالقول الضعيف واتباعه مع وجود ما هو الصحيح الأصح؟ فإن الشقائق هي النور المعروف بشقائق النعمان، وهو الشقر. قال في المصباح: ولا واحد له من لفظه. وقيل: واحده شقيقة، وهو الذي اعتمد عليه المعترض. ولا يخفى أن "قيل في مثل ذلك" تدل على ضعف مدخولها. وفي مختار الصحاح: وشقائق النعمان معروف، واحده وجمعه سواء. ا. ه. بتذكير قوله "معروف"، وقوله "واحد". وفي القاموس: وشقائق النعمان معروف للواحد والجمع، فراجع))^(٦٠).

ما تحريم تذكير الشقائق (شقّ الشقائق القلوب) إلا تضيق لما وسعه العرب؛ فقد جاء في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ((وشقائق النعمان معروف، واحده وجمعه سواء))^(٦١).

وجاء في النهاية في غريب الحديث والأثر: ((«إن في الجنة شجرة تحمل كسوة أهلها، أشد حمرة من شقائق النعمان» هو هذا الزهر الأحمر المعروف. ويقال له الشقر. وأصله من الشقيقة وهي الفرجة بين الرمال. وإنما أضيفت إلى النعمان وهو ابن المنذر ملك العرب؛ لأنه نزل شقائق رمل قد أنبت هذا الزهر، فاستحسنه، فأمر أن يحمي له، فأضيفت إليه))^(٦٢).

وجاء في لسان العرب: ((وشقائق النعمان: نبت، وأحدتها شقيقة، سميت بذلك لحمرتها على التشبيه بشقيقة البرق، وقيل: واحده وجمعه سواء))^(٦٣).

وجاء في القاموس المحيط: ((وشقائق النعمان: معروف، للواحد والجمع))^(٦٤).
وجاء في معجم الوسيط، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: ((شقائق النعمان وهو نبات أحمر الزهر، مبقع بنقط سود، وله أنواع وضروب بعضها يزرع وبعضها ينبت برياً في أواخر الشتاء وفي الربيع وهو عشب حولي من الفصيلة الشقيقة))^(٦٥).

فهذه النصوص تشير إلى جواز تذكير الشقائق، وذلك بالإشارة إليه بالاسم الموضوع للمذكر، فقالوا: هو، وهذا، وذلك. وهذا ما أكده محمد سليم الجندي في كتابه (اصلاح الفاسد من لغة الجرائد) الذي ردّ على ما زعمه اليازجي، وقسطاكي افندي الحمصي من أن الشقائق لا تذكر^(٦٦).

وبناءً على ما تقدم يجوز أن نقول: (شقّت الشقائق القلوب)، و(شقّ الشقائق القلوب) بالتأنيث والتذكير، وبعض النقاد يؤثر التأنيث، رغم جواز التذكير^(٦٧). وعليه البيروتي أقرب من اليازجي إلى واقع اللغة، وذلك واضح من أدلته اللغوية.

• ضرورة [لما]

خطأ اليازجي دخول (لماً) على الفعل المضارع، فقال: ((ويقولون: لماً يجيئك زيداً أكرمه. فيدخلون (لماً) على المضارع، وهي مخصوصة بالماضي، والصواب استعمال (إذا) في مكانها، يقال: إذا يجيئك زيداً أكرمه. وقد ورد من هذا قول ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)^(٦٨).

والنبت يضبطها بشكلٍ معربٍ لَمَّا يَزِيدُ الطيرُ فِي التلحينِ))^(٦٩).
و وافقه أسعد خليل داغر قائلاً: ((ويأتون في كل من الجملتين بعد لَمَّا الظرفية مضارعاً فيقولون: (لَمَّا يرون قصائدهم مدرجة في الجرائد يسكرون بخمرة الشهرة). وهذا خطأ؛ لأنَّ لَمَّا هذه تختص بالماضي فالصواب أن يقال: لَمَّا رأوا سكرُوا، أو حينما يرون يسكرون))^(٧٠).

لكن البيروتي ردَّ قول اليازجي، وذكر ثلاثة أوجه في تخريج دخول (لَمَّا) على الفعل المضارع في قول الشاعر، فقال: ((قلت: هذه ضرورةٌ شعريةٌ تستلزم:
- حمل (لَمَّا) على معناها الذي يصلح دخوله على المضارع.
- أو تأويل المضارعين بماضيين.
- أو المضارع الذي يليها فقط.
فهذه أوجهٌ ثلاثة.

فالمعنى على الوجه الأول: والطير يضبطها بشكلٍ معربٍ، حين أو إذ يزيد الطيرُ في التلحين.

الثاني: ضبطها (لَمَّا زاد) هذا إذا كان ما قبل البيت يساعده على صحة ذلك من حيث المعنى، وإلا فلا نقول به.

وعلى الثالث: والطير يضبطها بشكلٍ معربٍ، لما زاد الطير في التلحين، ضبطها بشكلٍ معربٍ))^(٧١).

وقفة على نقد اليازجي ألحظ منها أنه لم يكن همه وصف اللغة بل فرض القاعدة وجعل ما خالفها خطأً. وهو يتعامل مع لغة النثر والشعر المنحرفة عن مستوى الفصاحة بمعيار واحد وهو الخطأ، بمعنى أنه ساوى بين اللغتين، وهذا الموقف فيه نوع من التشدد، فلغة الشعر تتميز بخصوصية فنية وانفعالية لا يستبعد معها مخالفة الشاعر ما في النثر، وأن أئمة العربية أدركوا ذلك، وتنبهوا عليه لدى وضع القاعدة، أو إقرار الظاهرة فطبيعي والحالة هذه أن يفسر الناقد ما استوقفه من الأبيات التي تخالف قواعده بالضرورة^(٧٢)، وهذا ما رآه البيروتي في بيت ابن حجة الحموي الذي خرجه على ثلاث أوجه. لذا يعد البيروتي من النقاد الذين أدركوا أن اللغة هي العنصر الرئيس في الأدب، وأنها ليس وسيلة اتصال أو إفهام وإنما هي غانة بنفسها، يعمل الأدب على تشكيلها تشكلاً

خاصاً، يرفعها عما جرى عليه الناس في محاوراتهم ومخاطباتهم، ويهبها – بهذا التشكيل الجديد – خصوصية تجعلها لغة متميزة، تتجاوز مرحلة الإفهام إلى مرتبة التأثير^(٧٣).

• قط

خطأ اليازجي استعمال (قط) لنفي الحال أو الاستقبال، ورأى أنها تستعمل للزمان الماضي فقط، ولهذا أنكر ((قول النواجي)^(٧٤):

مصرُ قالت دمشق لا تفتخر قط باسمها^(٧٥)

وقول الخوارزمي^(٧٦):

ويا من لست أرضى قط بالبحر له قطره^(٧٧)))^(٧٨)

ويبدو أن اليازجي استدل بالمنقول عن العرب استعمال (قط) في الماضي وحده، ففي (درة الغواص في أوام الخواص): ((ومن أوامهم أيضاً في هذا الفن قولهم: لا أكلمه قط وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه وذلك أن العرب تستعمل لفظة قط فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة أبدا فيما يستقبل منه فيقولون: ما كلمته قط ولا أكلمه أبدا))^(٧٩). وفي (لسان العرب): ((قال الليث: وأما قط فإنه هو الأبد الماضي، تقول: ما رأيت مثله قط))^(٨٠)، وفي (مغني اللبيب): ((ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامية يقولون لا أفعله قط وهو لحن))^(٨١). وواقفه في هذا الرأي أسعد خليل داغر^(٨٢)، ومحمد العدناني^(٨٣)، وأحمد مختار عمر^(٨٤)، وعباس أبو السعود^(٨٥).

لكن البيروتي رد ما ذهب إليه اليازجي اعتماداً على ما رد به أحمد شهاب الدين الحفاجي على الحريري في شرحه درة الغواص قائلاً: ((وإليك ما قاله العالم الكبير أحمد شهاب الدين الحفاجي، شارح (درة الغواص): قط، كما عليه عامة النحاة، ظرف زمان لما مضى ... فمعنى ما رأيت قط: ما رأيت فيما انقطع من عمري. قالوا: ولا يعمل فيه إلا الماضي. وقد ورد ما يخالفه في كلام الناس، وفي كلام الزمخشري، في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾^(٨٦) أن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط. فأعمل فيه (لا يبقى) وهو مضارع. وقال أبو حيان في البحر، بعد نقله كثرة استعمال

الزمخشري (قط) ظرفاً: والعامل فيه غير ماضٍ، وهو مخالف لكلام العرب ... وقال ابن هشام في القواعد: ما أفعله قط، لحن، لاستعماله في غير موضعه. واعترض عليه ابن جماعة في شرحه بأنه غير صحيح، وقصاره استعمال اللفظ في غير ما وضع له، فيكون مجازاً لا لحناً، وجعله من اللحن عجيب، إذ لا خلل في إعرابه. وليس بشيء؛ لأن اللحن بمعنى مطلق الخطأ، وهم كثيراً ما يستعملونه بهذا المعنى فإن قلت: إذا استعمل العرب لفظاً في محل مخصوص كـ (قط) بعد نفي الماضي... فهل مخالفتهم في ذلك جائزة أم لا؟ وعلى تقدير الجواز، هل يكون حقيقة أو مجازاً؟ وعلى الثاني: ما وجهه؟ قلت: الذي يظهر من كلامهم وتخطئة من خالفهم أنه غير جائز. فإن قيل بجوازه، فالظاهر أنه مجاز مرسل، من استعمال المقيد في المطلق))^(٨٧).

وقف على هذا النص الذي نقله البيروتي تظهر صحة الاستعمال المرفوض بناء على استعماله عند الزمخشري، وهو لغوي معروف وكلامه حجة، بالإضافة إلى ذلك يمكن قبول الاستعمال المرفوض على سبيل المجاز. جاء في كتاب (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام)، لمحمد بن إبراهيم ابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ): ((ومن ذلك قولهم: لا أكلمه قط، على قول ابن بري: إن هذا ليس من أوام العوام، فضلاً عن الخواص، مخالفاً في ذلك للحريري حيث جزم بأنه من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه))^(٨٨). وجاء في (معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي): ((لا أكذب قط، الرأي: مرفوضة. السبب: لاستعمالها لنفي الحال أو الاستقبال، وهو خلاف ما وضعت له. الصواب والرتبة: - لا أكذب أبداً «فصيحة» - لا أكذب قط «صحيحة». التعليق: ذكر اللغويون أن «قط» ظرف زمان غير متصرف، يفيد استغراق الزمن الماضي كله منفيًا، أما النفي في الحال أو الاستقبال فيستعمل معه «أبداً»، ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض لوروده عن أحد أئمة اللغويين وهو الزمخشري حيث قال في الكشف عند تناوله تفسير الآية ٣٢/ من سورة لقمان: «يعني أن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط»، حيث استعمل «قط» في زمن الاستقبال، ورأى الألويسي في كشف الطرة أن استعمال «قط» مع المستقبل مجاز))^(٨٩).

• أبداً

خطأ اليازجي قول عبيد الله الميكالي^(٩٠):

لك في المحاسن معجزات جمّة أبدأ لغيرك في الورى لم تجمع^(٩١)
لاستعماله (أبدأ) للزمن الماضي، وهي لا تستعمل إلا في المستقبل^(٩٢).

لكن البيروتي صحح الاستعمال الذي رفضه اليازجي، وذكر وجهين على صحته، وهما:

الوجه الأول: بناء على ما أثبتته كتب اللغة من معاني الأبد، وهو الدهر، والأبد: الدائم. وبناءً على ما ذكره السمين الحلبي من أنه ظرف مطلق يستعمل مع الماضي والمستقبل، قال: ((قلت: (أبدأ) هنا بمعنى دائماً، ففي كتب اللغة: الأبد: الدهر. والأبد أيضاً الدائم. وقد جعله السمين^(٩٣) ظرفاً مطلقاً، فقد قال: أبدأ ظرف زمان يقع للقليل والكثير، ماضياً كان أو مستقبلاً، تقول: ما فعلته أبدأ^(٩٤))).^(٩٥) وهو في هذا الوجه على حق بدلالة إجازة مجمع اللغة المصري لهذا الاستعمال، جاء في (معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي): ((لم أفعل هذا أبدأ. الرأي: مرفوضة. السبب: لاستخدام ظرف الزمان «أبدأ» لتوكيد النفي في الماضي. لم أفعل هذا قط «فصيحة» - لن أفعل هذا أبدأ «فصيحة» - لم أفعل هذا أبدأ «صحيحة». التعليق: ذكر النحاة أن «أبدأ» ظرف منكر

لتأكيد المستقبل، ويدخل في ذلك الماضي الممتد إلى الزمن المستقبل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾^(٩٦)، وتأتي في سياق النفي كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾^(٩٧)، كما تأتي في سياق الإيجاب كما في قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا}^(٩٨)، أما الماضي المنتهي زمنه، فتأتي معه «قط». غير أنه يمكن تصحيح الاستعمال المرفوض اعتماداً على ما أثبتته اللغة من معاني «الأبد»، وهو الزمن الطويل، هذا فضلاً عن إجازة مجمع اللغة المصري لهذا الاستعمال^(٩٩).

الوجه الآخر: صحح استعمال الشاعر عبيد الله الميكالي بناءً على التحليل الأسلوبي للبيت، فقال: ((ولنا أن نقول: إن (أبدأ) في البيت ليس ظرفاً لقوله "لم تجمع" كما توهمه المعترض، وإنما هو ظرف لـ (جمّة)، بمعنى كثيرة، فكأن الشاعر يقول: لك في المحاسن معجزات جمّة أبدأ، يعني كثيرة على الدوام. ثم قال: "لغيرك في الورى لم تجمع". وإنما يتوهم أن (أبدأ) ظرف لقوله "لم تجمع" لتمام الفائدة في صدر البيت، فلو ضمت (أبدأ) إلى الصدر لما توهم ذلك^(١٠٠)). ولا شك أن المنهج الذي اتبعه البيروتي هنا يتفق مع

رَدُّودُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْرُوتِيِّ عَلَى إِبْرَاهِيمِ الْيَازْجِيِّ (141)

طبيعة اللغة الشعرية؛ لأن الأسلوبية انمازت بوصف الحقائق، لا فرض القواعد خلافاً لما اتبعه اليازجي في فرض القواعد، والحكم على الظواهر اللغوية بالخطأ .

• انصلح

خطأ اليازجي عبد المحسن الصوري - من شعراء اليتيمة^(١٠١) -؛ لاستعماله (انصلح) مطاوعاً لـ (أصلح)، وصوابه: صلح، وذلك في قوله^(١٠٢):

أما انصلحت للمال منك طويةً فتصلحه حتى متى أنت حاقدٌ

ومثله استعمال عبد الوهاب بن جعفر الحاجب - من شعراء اليتيمة - : منصلح بدلاً من مصلح، وذلك في قوله:

أصلح فساد العيش مجتهداً ففساد عمرك غير منصلح^{(١٠٣)(١٠٤)}

لكن البيروتي رد قول اليازجي قائلاً: ((قلت: لا مانع من طروء التحريف على قوله "انصلحت" في البيت الأول؛ لاستقامة الوزن والمعنى، فيما لو قلنا: إن أصله "أما صلحت للمال" الخ. ومع ذلك فيمكن أن يقال: إن (انصلح) مطاوع (أصلح) الرباعي، فقد عد بعضهم ما هو من هذا القبيل مقيساً، كما يفهم من كلام الخفاجي، على قول الحريري في (درة الغواص)، ويقولون: انضاف إليه، وانفسد الأمر عليه^(١٠٥)))^(١٠٦).

يتجلى من نقد اليازجي لهذين الشاعرين المقياس المتشدد، فهو يرى أنهما وقعا في إساءة الخطأ؛ لأنه يتحرى الفصيح المشهور، ويغض النظر عما عداه، ولم ير أن ذلك منهم على سبيل الضرورة الشعرية، ولهذا خطأهما، ومرّبنا، قوله ((المتأخر لا تعذره الضرورة))، وهذا الموقف على خلاف ما يراه البيروتي بتخريج الخطأ على الضرورة الشعرية الذي فيه نوع من التحرر؛ لأن مذهب أكثر علماء العربية أن الشعر موضع ضرورة، يضطر الشاعر فيه إلى التغيير في صيغة المفردة وفي التركيب ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره، قال سيبويه في (باب ما يحتمل الشعر): ((اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا))^(١٠٧).

• أزرة

أنكر اليازجي على نزهون الغرناطية^(١٠٨) الشاعرة في قولها:

البدر يطلع من أزرته والفصن يمرح في غلائله

يريد أن (الزر) إنما يجمع على أزرار^(١١٩). ورأيه هذا بناء على ما ذكرته المعاجم اللغوية، وكتب لحن العوام، جاء في معجم العين: ((والزر: جويزة الجيب، وجمعه: أزرار))^(١٢٠).

وجاء في كتاب (لحن العوام) للزيدي ((ويقولون (أزرار) القميص، يريدون الواحد، ويجمعونه على (أزرّة). قال محمد: والصواب (زر) القميص. والجمع (أزرار))^(١٢١).

وجاء في لسان العرب: ((والزر: واحد أزرار القميص. وفي المثل: أُلزم من زر لعروة، والجمع أزرار وزرور))^(١٢٢).

وجاء في (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف) لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ): ((ويقولون: إزرار القميص، يريدون الواحد، ويجمعونه على أزرّة. قال: والصواب: زر القميص، والجمع أزرار))^(١٢٣).

لكن البيروتي لم يخرج جمع (الزر) على (أزرّة) على الخطأ، وخرجه على أنه ضرورة شعرية قائلاً: ((قلت: عجيب من هذا المعترض أن يأخذ على نزهون هذه بجمعها الزر على أزرّة، وهي في ذلك مضطرة. وإنما يعلم وجه اضطرابها من عرف السبب في إنشادها هذا البيت. وذلك أنها كانت تقرأ على أبي بكر المخزومي الأعمى، فدخل عليهما أبو بكر الكتندي، فقال يخاطب المخزومي:

لو كنت تبصر من تكلمه

فأفحم، وأطال، فما وجد شيئاً، فقالت نزهون:

لفقدت أخرس من خلاخله

البدر يطلع من أزرته والفصن يمرح في غلائله

على أن الارتجال قد اضطر كثيراً من رجال الشعراء وشعراء الرجال، أفلا تُعذر نزهون هذه في ذلك، وهي من نوع النساء؟ فكان الأليق بصاحب الاعتراض الإعراض عن مثل ذلك. وإن كان لا بد له من الاعتراض على النساء، فقد طبع ديوان الخنساء، فليُنظر فيه وليقل ما شاء))^(١٢٤).

يبدو أن ما ذهب إليه اليازجي هو الأقرب إلى واقع اللغة، فالخطأ نبه عليه الزبيدي، وعده من لحن العوام، بالإضافة إلى أن وفاته عام (ت ٣٧٩هـ) في حين أن وفاة نزّهون الشاعرة هو عام (٥٥٠هـ)^(١١٥). مما يعني أن الخطأ مطبوع عندها لا ضرورة شعرية ألبتتها إليه. كما أن الخطأ خطأ، ولا علاقة للجنس في نقده، وتوجيهه.

• صفار

قال اليازجي: ((وقوله: (صفار البيض) أي: ما في باطنه من المح الأصفر، وكأنه من التسمية بالمصدر على ما هو في لغة العامة؛ فإنهم يقولون: الصفار والخضار وغير ذلك قياساً على السواد والبياض، ومن الغريب أن مثل هذا وقع في شعر لمجير الدين بن تميم^(١١٦)، وهو قوله^(١١٧):

حببي وعدت الكأس منك بقبلية وأعقب ذلك الوعد منك نفاً
وما كان هذا لونها غير أنها علاها لطول الانتظار صفاراً^(١١٨)

إذن الصحيح - بحسب - اليازجي أن يقول الشاعر: (صفرة) لا (صفار)؛ لأن الصفار لغة عامية.

لكن البيروتي ردّ ما ذهب إليه اليازجي قائلاً: ((قلت: من أين تحقّق هذا المعترض أن الصفار في قول الشاعر بفتح الصاد؟ والظاهر أن ذلك منه أمر ظني، والأصل في اعتقاده عدم التأمل، وقلة التروي، الناشئ كل منهما عن غلبة ظنه، نظراً لامتلاء سمعه من نطق العامة بهذه اللفظة مفتوحة الصاد، ليس إلّا. فاللفظة هي بضم الصاد لا بفتحها. فلو قدح المعترض زناد الفهم لما وقع في مثل هذا الوهم. قال في اللسان: (والصفار: صفرة تعلو اللون والبشرة)^(١١٩). وقد استعمل هذه الكلمة غير واحد من الشعراء. قال الأرجاني^(١٢٠):

وما كان لون التبر ذاك وإنما علاه لخوف الجود منك صفاراً^(١٢١)

وقفة على النقادين تظهر أن ما ذهب إليه البيروتي أقرب إلى الحقيقة؛ بدلالة القراءة النصية للبيتين ثبت ذلك؛ إذ لا علاقة دلالية بين صفرة البيضة الذي هو المح، وبين الكأس الذي هو الخمر. فالمعنى الذي قصده الشاعر هو أن الخمر من طول انتظارها للحبيب علاها صفاراً، الذي هو صفرة؛ بسبب الشحوب والمرض، ولهذا المعنى الذي

أشار إليه البيروتي جاء تعزيره بمعجم لسان العرب ، وبشاهد من الشعر، وهو قول الأرجاني.

• زيادة الباء قبل (أن) بعد القول (بأن)

خطأ اليازجي ابن العطار^(١٢٢) في قوله:

وقل لعليل الطرف عني بأنني صحيح التصابي والفؤاد عليل

يريد أن الباء لا تزداد قبل (أن) بعد القول، إلا إذا كان القول بمعنى الرأي والمذهب، لا على أصل معناه الذي بمعنى التلفظ المحض الخالص^(١٢٣). و وافقه أسعد خليل داغر قائلاً: ((وما يستعملونه على خلاف الصواب ادخال الباء على أن الواقعة مقول القول، فيقولون: (قال لي بأنه ذاهب غداً) والصواب: إنه ذاهب، بترك الباء. ويتعدى قال بالباء متى كان بمعنى اعتقد، نحو قال به، أي: اعتقده))^(١٢٤)، وهذا ما ذهب إليه محمد جعفر الكرباسي، قائلاً: ((ويقولون: قال بأنك قادم: والصواب: قال إنك قادم، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَنِي الْكِتَابَ﴾^(١٢٥)))^(١٢٦).

لكن البيروتي صحح دخول الباء على أن الواقعة بعد القول بناء على تأويل (قل) بمعنى أخبر أو أنبئ، قائلاً: ((قلت: أي مانع يمنعنا من تأويل (قل) بمعنى أخبر أو أنبئ؟ فكلاهما يتعدى بالباء. وبذلك يكون المعنى صحيحاً))^(١٢٧).

عند التحقيق في النقدين نصل إلى أن ما ذهب إليه اليازجي هو الفصيح، وما ذهب إليه البيروتي يعد من الاستعمال الصحيح، لذا لا يجوز رفضه، جاء في (معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي): ((قال بأنك قادم. الرأي: مرفوضة عند الأكثرين السبب: لأن الفعل «قال» لا يتعدى بالباء بهذا المعنى. المعنى: أخبر بذلك. الصواب والرتبة: - قال إنك قادم ﴿فصيحة﴾ - قال أنك قادم ﴿صحيحة﴾ - قال بأنك قادم ﴿صحيحة﴾ التعليق: يمكن تصحيح الاستعمال المرفوض باعتبار أن الباء زائدة للتأكيد، أما فتح همزة «إن» بعد القول فقد صححه مجمع اللغة المصري))^(١٢٨).

• زيادة الباء في غير ذلك

قال اليازجي: ((وربما زادوا الباء في غير ذلك، كقول ابن أسد الفارقي^(١٢٩):

وللصهباء أسماء ولكن نسيت بأن في الأسماء ريقاً^(١٣٠)

رَدُّودُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْرُوتِيِّ عَلَى إِبْرَاهِيمِ الْيَازْجِيِّ (145)

ولا وجهَ لزيادتها- هنا -؛ لأنك تقول: نسيتُ الأمر، ولا تقول: نسيتُ به)) (١٣١).
وقال: ((ومثله قولُ ابنِ بَقِيٍّ (١٣٢):

وَدَعْتُ مَنْ أَهْوَى وَقَلْتُ تَأْسَفًا صَعَبٌ عَلَيَّ بِأَنْ أَرَاكَ مَفَارِقِي (١٣٣)

فزادها على المبتدأ وهي لم تسمع كذلك إلا في قولهم: (بحسبك درهم)، على أن أكثر ما سمعت هذه الزيادة إذا كان مدخول الباء مفتوحاً بأن أو أن المصدريتين؛ لكثرة ورود هذه الباء هناك، حتى تنوسي المراد منها، ولذلك ترى أكثر كتابنا اليوم يقولون: لا يخفى بأن الأمر كذا، ويسرني بأن يكون زيد كذا، وهلم جرا مع أنهم لو استعملوا المصدر في ذلك كله لم يكن لهذه الباء محل عندهم)) (١٣٤).

وقال: ((ومن الغريب أن من استُدْرَجَ بهذا عنتره العبسي، في معلقته المشهورة حيث يقول (١٣٥):

ولقد خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدْرُ فِي الْحَرْبِ دَائِرَةَ عَلَيَّ ابْنِي ضَمُّضَمٍ

وقول من قال إن الباء تُزادُ على مفعولٍ خشي، ليس بشيء؛ لأنه لو استعمل الاسم هنا لم يقل خشيت بالموت. وأنكر ما جاء من مواضع زيادتها قول ابن حجة الحموي، رواه لنفسه في خزانة الأدب (١٣٦):

مَنْعَمَةٌ لَفَاءٌ مَهْضُومَةٌ الْحَشَا تَكَادُ بِأَنْ تَقْدَمَ مِنْ دِقَّةِ الْخَصْرِ

فزادها في خبر (كاد)، وهو من المواضع التي لا تدخلها (أن) إلا شذوذاً، فضلاً عن إشكال دخولها في هذا الباب من أصله)) (١٣٧).

لكن البيروتي ردَّ ما ذهب إليه اليازجي متخذاً من الضرورة الشعرية حجة له، قال: ((قلت: كل ذلك من الضرورات الشعرية، ولا بأس بزيادة الباء ضرورة. قال أبو البقاء في كلياته: والضرورة الشعرية هي ما لم يرد إلا في الشعر، سواء كان للشاعر فيه مندوحة أم لا)) (١٣٨).

يبدو لي أن البيروتي على حق؛ فقد مرَّ بنا أن الضرورة رخصة تسوغ للشاعر ما لا يسوغ لغيره، لاستقامة وزن البيت .

ويفهم من تخطئة اليازجي لاستعمال عنتره العبسي أنه يُجوزُ الخطأ على العربي الفصيح القح. وهو في هذا النهج شأنه شأن اللغويين المتقدمين، كعيسى بن عمر الثقفي

الذي كان يخطئ النابغة الذبياني، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان يخطئ الفرزدق، والكسائي الذي خطأ أمية بن أبي عائذ الهذلي، وغيرهم^(١٣٩). وفي الحقيقة خطأ العربي في لغته ((قضية لها خطرهما؛ لما يترتب عليها من تأسيس قضيتين أخريين، هما: تحديد الزمن الذي ظهر فيه اللحن اللغوي تحديداً أقرب إلى الدقة، ومدى الثقة فيما نقل عن العرب، وأخذت منه الفصحى، وبنيت عليها قواعدها))^(١٤٠)، ولهذا ((كثير من العلماء لم يذهبوا إلى تحطئة العربي في كلامه؛ لأنها لغته التي فطر عليها، وأخذها عن آباءه وأجداده سماعاً لا تعلماً، وطبعاً لا صنعة، والإنسان لا يخطئ في لغته. ولأننا أخذنا اللغة عن هؤلاء البدويين، ومنها استنبطنا القواعد، فلو جاز وقوع الخطأ منهم لأدى ذلك إلى عدم الوثوق بما نقل عنهم. ثم إلى الشك في صحة المقاييس المستنبطة منه، وفيه من الخطر على اللغة ما فيه))^(١٤١). ومن هنا نهج البيروتي على خلاف اليازجي منحه الكثير من العلماء الذين لا يخطئون العربي الخالص في لغته، فقال: ((وما أظن أن أحداً يأخذ بقول هذا المعترض ويترك قول عنتره العبسي، وهو الذي يعتبر حجة على من بعده في كل ما ثبت له.

على أنه لا مانع من كون الباء بمعنى (من)، فقد سُمع ذلك عن العرب. وعدّها في

شرح الشواهد الكبرى للسببية، ورواية البيت هناك:

ولقد خشيتُ بأن أموتَ ولم تكنْ للحربِ دائرةً على ابني ضَمَم

قال العيني: الباء للسببية، والتقدير: خشيتُ بسبب موتي والحال لم يكن للحرب

دائرة^(١٤٢) ((١٤٣)).

وعليه استعمال عنتره العبسي من الفصحى، جاء في المعجم الوسيط: ((وقد تزايد الباء فيقال خشيتُ بأن يموت))^(١٤٤)، وهذا ما جاء في (معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي): ((خشيتُ بأن أموت. الرأي: مرفوضة. السبب: لتعدي الفعل «خشيتُ» بحرف الجر «الباء»، وهو متعدّ بنفسه. الصواب والترتبة: - خشيتُ أن أموت ﴿فصيحة﴾ - خشيتُ بأن أموت ﴿فصيحة﴾ التعليق: أوردت المعاجم الفعل «خشيتُ» متعدياً بنفسه، وسمع عن العرب زيادة الباء في مفعول «خشيتُ» المؤول من «أن» والفعل، كما في قول عنتره:

ولقد خشيتُ بأن أموتَ ولم تدرُ في الحربِ دائرةً على ابني ضمضم))^(١٤٥)

وأرى في زيادة الباء في المواضع السابقة لا يخلو من دلالة التأكيد .

ختم البيروتي ردوده بنظم قصيدة استعمل فيها ما اعترض عليه اليازجي من الألفاظ والتراكيب، لتكون منظومته بمنزلة أمثلة تطبيقية على جوازها؛ ولينجو-بحسبه- ((من جرأة المعتدي من الخلف))^(١٤٦)، فقال: ((إنما استعملت في منظومتي هذه الألفاظ التي اعترض عليها المعترض، ليكون العوام ومن هو في درجتهم على يقين من أن كل ما تكلموا به صحيح، وإلا فالخواص على اختلاف طبقاتهم لا يداخلهم شك ولا يتخلل عقائدهم ريب في صحة كلام السلف، من متقدم ومتأخر))^(١٤٧) .

أهم النتائج

١. صحح البيروتي نسبة كبيرة من المسائل التي خطأها اليازجي، بناءً على التوسع في التصحيح، وتصويب كل ما يمكن تخريجه بوجه من الوجوه، سواءً بالمجاز، أو بالتضمنين، أو بالتأويل، أو بالرجوع إلى المعاجم اللغوية، أو بالرجوع إلى ما استدركته كتب اللغة، أو بتوجيه الخطأ إلى الضرورة الشعرية. وهذا على خلاف اليازجي الذي يعد من رجال السماع المتوقفين عنده، لذا رد من الاستعمال ما لم يرد عنهم، وإن له وجه يصح به، ونظرة البيروتي على هذا أقرب واقع اللغة، بخلاف صاحبه.

٢. انماز البيروتي في الحكم على الخطأ - في الشعر- في ضوء تحليل النص تحليلاً أسلوبياً، ووصف ما يؤديه الخطأ المزعوم - بحسبه- من معنى يقصده المتكلم، من خلال اعتماده على معيار السياق اللغوي، والذوق البلاغي، ليصبح ما خطأه اليازجي شاهداً على صوابه. ولا شك أن المنهج الذي اتبعه البيروتي يتفق مع طبيعة اللغة الشعرية، وخصائصها الأسلوبية؛ لأن الأسلوبية انمازت بوصف الحقائق لا فرض القواعد. بينما اليازجي ابتعد عن ذلك؛ فهو يغلب الشكل على المضمون، أو قل يضحى بالمعنى في سبيل المحافظة على المبنى، وفرض القواعد، والتمسك بالأفصح، وتخطئة ما عداه. وهذا- بحسب الدارسين- من أوهام المخطئين؛ لأنهم لم يحسنوا فهم المعنى المقصود.

٣. لم يكن همّ اليازجي وصف اللغة بل فرض القاعدة، وجعل ما خالفها خطأً. وهو يتعامل مع لغة النثر والشعر المنحرفة عن مستوى الفصاحة بمقياس واحد وهو الخطأ، بمعنى أنه ساوى بين اللغتين، وهذا الموقف فيه نوع من التشدد؛ لأن لغة الشعر تتميز بخصوصية فنية وانفعالية لا يُستبعد معها مخالفة الشاعر ما في النثر، أما البيروتي فيعد من النقاد الذين أدركوا أن اللغة هي العنصر الرئيس في الأدب، وأنها ليس وسيلة إيصال أو إفهام وإنما هي غاية بنفسها، يعمل الأديب على تشكيلها تشكيلاً خاصاً.

هوامش البحث

- ١ - النقد اللغوي بين التحرر والجمود، نعمة رحيم العزاوي: ٢٢-٢٣ .
- ٢ - ديوان ابن نباته: ٣٣ .
- ٣ - من تائية ابن الفارض المعروفة. والجن: ستر الشيء عن الحاسّة. والحشا: أعضاء الإنسان وقواه الباطنة. والمصون: المحفوظ جداً، من الصون. والكن: ما يحفظ به الشيء. (منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض ١/١٨١، وينظر: دفع الأوهام (الهامش): ٣٥) .
- ٤ - لغة الجرائد: ٥٠ .
- ٥ - ينظر: تذكرة الكاتب: ١٣٩ .
- ٦ - شرح ديوان ابن الفارض: ٧٠/١ .
- ٧ - دفع الأوهام: ٣٥ .
- ٨ - معجم الأخطاء الشائعة: ٦٧ .
- ٩ - ديوان بديع الزمان الهمذاني: ١٠٢ .
- ١٠ - لغة الجرائد: ٥١ .
- ١١ - دفع الأوهام: ٣٦ .
- ١٢ - ينظر: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه: ٢/٣٤٣ .
- ١٣ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: ١/٧٥ . ورواية الديوان:
لَعَدَلْتُهُ فِي دَمَتَيْنِ بِأَمْرَةٍ مَمْحُوتَيْنِ لَزِينِبِ وَرَبَابِ .
- ١٤ - ينظر: لغة الجرائد: ٥١ .
- ١٥ - دفع الأوهام: ٣٦ .

- ١٦ - لغة الجرائد: ٢٣ .
- ١٧ - المرشد إلى فهم أشعار العرب: ٢١١/٣ .
- ١٨ - ينظر: فصول في اللغة والنقد: ١٩٠ .
- ١٩ - عبد السلام بن الحسين المأموني، أبو طالب: شاعر، من العلماء بالأدب (ت ٣٨٣هـ). (ينظر: الأعلام: ٥/٤).
- ٢٠ - ينظر: تيممة الدهر: ٢١٧/٤ .
- ٢١ - ينظر: لغة الجرائد: ٥١ .
- ٢٢ - البيت لطفييل الغنوي. (ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي ، تحقيق : حسان فلاح أوغلي: ٧٥) والبيت كاملاً:
إذ هي أحوى من الربيعي حاجبه
والعينُ بالإثمِ الحاري مكحولُ
- ٢٣ - دفع الأوهام: ٣٧ .
- ٢٤ - ينظر: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة: ١٤٥ .
- ٢٥ - ينظر: كتاب سيبويه: ٤٦/٢ ، والعربية الصحيحة: ١٠٤ .
- ٢٦ - ينظر: العربية الصحيحة: ١٠٦ .
- ٢٧ - الخصائص: ٤١٧ / ٢ ..
- ٢٨ - ينظر: معجم الصواب اللغوي: ٩٠٠/٢ .
- ٢٩ - معجم الصواب اللغوي: ٩٠٠/٢ .
- ٣٠ - العربية الصحيحة: ١٠٥ .
- ٣١ - أبو الفتح علي بن محمد البستي، من بُست، من الشعراء الكتاب المجيد، ت ٤٠٠ هـ.
(ينظر: الأعلام: ٣٢٦/٤).
- ٣٢ - يتيممة الدهر: ٣٧٣/٤ .
- ٣٣ - ينظر: يتيممة الدهر ٣٧٣/٤ ، ولغة الجرائد: ٥١ .
- ٣٤ - دفع الأوهام: ٣٨ .
- ٣٥ - ديوان صفى الدين الحلبي: ٢٢٧ .
- ٣٦ - ينظر: لغة الجرائد: ٥١ - ٥٢ .
- ٣٧ - ينظر: المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري: ٣٦٢/١ .

- ٣٨ - دفع الأوهام : ٣٨ .
٣٩ - المزل: ١٨ .
٤٠ - فقه اللغة وسر العربية: ٢٣٠/١ - ٢٣١ .
٤١ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٧٢ .
٤٢ - المصباح المنير: ٥٣٥/٢ .
٤٣ - ينظر: العربية الصحيحة: ١٠٥ .
٤٤ - فتح الطيب: ١٤١/٥ .
٤٥ - ينظر: لغة الجرائد : ٥٢ .
٤٦ - دفع الأوهام : 39 .
٤٧ - المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية : ٢٣ .
٤٨ - الحماسة المغربية: ١١٤٦/٣ .
٤٩ - ينظر: لغة الجرائد : ٥٢ .
٥٠ - شرح المفصل لابن يعيش : ١٥٧/٢ .
٥١ - دفع الأوهام : 39 .
٥٢ - المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية : ٢٥ .
٥٣ - خزانة الأدب وغاية الأرب: ٤٦٠/١ .
٥٤ - ينظر: لغة الجرائد : 52 .
٥٥ - دفع الأوهام : 40 .
٥٦ - المعجم الوسيط : ٢٠٠/١ .
٥٧ - أبو القاسم عبد الصمد بن فضالة الصفار. من شعراء اليتيمة. (ينظر: يتيمة الدهر: ٥٠٣/١) .
٥٨ - يتيمة الدهر: ٥٠٩/١ .
٥٩ - ينظر: لغة الجرائد: ٥٢ - ٥٣ .
٦٠ - دفع الأوهام: ٤٠ - ٤١ .
٦١ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: مادة (شقق) ١٥٠٣/٤ .
٦٢ - النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٩٢/٢ - ٤٩٣ .

- ٦٣ - لسان العرب: مادة (شقق) ١٨١/١٠ - ١٨٢.
- ٦٤ - القاموس المحيط: ٨٩٨/١.
- ٦٥ - المعجم الوسيط : مادة (شقق) ٤٨٨/١، وينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة : مادة (شقق) ١٢٢١/٢.
- ٦٦ - ينظر: اصلاح الفاسد من لغة الجرائد: ١٠٩.
- ٦٧ - ينظر:معجم الأخطاء الشائعة : ١٣٣.
- ٦٨ - خزانة الأدب و غاية الأرب : ٩٩/١.
- ٦٩ - لغة الجرائد : ٥٦.
- ٧٠ - تذكرة الكاتب : ١١٧.
- ٧١ - دفع الاوهام : ٤١.
- ٧٢ - ينظر: جماليات الانزياح في الضرورة الشعرية : ٣٦.
- ٧٣ - ينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود : ١٧.
- ٧٤ - محمد بن حسن بن علي بن عثمان النواجي، شمس الدين: عالم بالأدب، نقاد، له شعر. من أهل مصر. مولده ووفاته في القاهرة. نسبته إلى نواج (من غربية مصر)، (ت ٨٢٧ هـ). (ينظر: الأعلام: ٨٨/٦).
- ٧٥ - نفع الطيب: ٤٠٤/٢.
- ٧٦ - أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي. وصفه الثعالبي بأوصاف فخمة، مثل قوله فيه: باقعة الدهر، وبحر الأدب، وعلم النثر والنظم... وكان يجمع بين الفصاحة العجيبة والبلاغة المفيدة (ت ٣٨٣ هـ). (يتيمة الدهر ٤/ ٢٢٣).
- ٧٧ - يتيمة الدهر ٤/ ٢٧٣.
- ٧٨ - لغة الجرائد : ٥٧.
- ٧٩ - درة الغواص في أوهام الخواص: ١٩ - ٢٠.
- ٨٠ - لسان العرب: ٣٠١/١.
- ٨١ - مغني اللبيب: ٢٣٢/١.
- ٨٢ - ينظر: تذكرة الكاتب: ٤٦.
- ٨٣ - ينظر: معجم الأخطاء الشائعة: ٢٠٧.

- ٨٤ - ينظر: العربية الصحيحة: ٢١٩.
٨٥ - ينظر: أزهير الفصحى في دقائق اللغة: ٣١٣.
٨٦ - لقمان: ٣٢.
٨٧ - دفع الأوهام: ٤٣ - ٤٥.
٨٨ - بحر العوام فيما أصاب فيه العوام: ٥٨.
٨٩ - معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ٦٠٧/١.
٩٠ - أمير، من الكتاب الشعراء، من خراسان. (ت ٤٣٦ هـ). (ينظر: الأعلام: ١٩١/٤).
٩١ - يتيمة الدهر: ٤٠٨/٤.
٩٢ - ينظر: لغة الجرائد: ٥٧.
٩٣ - السمين الحلبي شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، العالم النحوي المفسر، (ت ٧٥٦ هـ).
٩٤ - ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١٢٨/٧.
٩٥ - دفع الأوهام: ٤٦.
٩٦ - النور: ٢١.
٩٧ - المائدة: ٢١.
٩٨ - النساء: ٢١.
٩٩ - معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ٥/١.
١٠٠ - دفع الأوهام: ٤٦.
١٠١ - عبد المحسن بن محمد بن أحمد بن غالب الصوري، أبو محمد ويلقب بابن غلبون شاعر، حسن المعاني، من أهل صور، في بلاد الشام (ت ٤١٩ هـ). (ينظر: الأعلام: ١٥٢/٤ - ١٥٣).
١٠٢ - يتيمة الدهر: ٣٧٧ / ١.
١٠٣ - يتيمة الدهر: ٥٢١ / ١.
١٠٤ - ينظر: لغة الجرائد: ٣٨.
١٠٥ - ينظر: شرح درة الغواص، الخفاجي: ١٨٤.
١٠٦ - دفع الأوهام: ٤٦.
١٠٧ - كتاب سيبويه: ٢٦/١ - ٣٢.

- ١٠٨ - هي نزهون بنت القلاعي الغرناطية، شاعرة أدبية خفيفة الروح من أهل غرناطة. كانت وفاتها عام ٥٥٠ هجرية . (ينظر: شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام: ٢٢٢).
- ١٠٩ - ينظر: لغة الجرائد : ٦٣ .
- ١١٠ - العين: مادة (زرر) : ٣٤٨/٧ .
- ١١١ - لحن العوام : ٩٨ .
- ١١٢ - لسان العرب: مادة (زرر) : ٣٤٨/٧ .
- ١١٣ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ١٠١ .
- ١١٤ - دفع الأوهام: ٤٧ .
- ١١٥ - ينظر: شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام: ٢٢٢ .
- ١١٦ - محمد بن يعقوب بن علي، أبو عبد الله، مجير الدين ابن تميم: شاعر، من أمراء الجند. دمشق (ت ٦٨٤هـ) (ينظر: الاعلام : ١٤٥/٧).
- ١١٧ - خزنة الأدب، ابن حجة : ٨٧/٢ .
- ١١٨ - لغة الجرائد : ٧١ - ٧٢ .
- ١١٩ - لسان العرب: مادة (صفر) ٤/٤٦٣ .
- ١٢٠ - القاضي ناصح الدين أبو بكر أحمد بن محمد الأرجاني. شاعر، في شعره حكمة. ولي القضاء بتستر. (ت ٥٤٤ هـ). الاعلام ١/٢١٥ .
- ١٢١ - دفع الأوهام: ٤٨ .
- ١٢٢ - يحيى بن أحمد بن عمر بن يوسف، الشرف التنوخي الحموي الأصل، الكركي القاهري الشافعي، المعروف بابن العطار: أديب، له شعر (٨٥٣هـ). (ينظر: الاعلام: ١٣٦/٨).
- ١٢٣ - ينظر: لغة الجرائد : ٥٩ .
- ١٢٤ - تذكرة الكاتب : ٥٣ - ٥٤ .
- ١٢٥ - مريم : ٣٠ .
- ١٢٦ - نظرات في أخطاء المنشئين : ١٩٢/٢ .
- ١٢٧ - دفع الأوهام : ٤٩ .
- ١٢٨ - معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ٥٩٨/١ ، وينظر: العربية الصحيحة: ٧٨ ، و دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: ١٨٤ .

- ١٢٩ - ونسبته إلى مدينة ميفارقين. وهو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي. شاعر لغوي فصيح.
(ت ٤٨٧هـ).
- ١٣٠ - الدر الفريد: ١١٢/٦.
- ١٣١ - لغة الجرائد : ٥٩.
- ١٣٢ - يحيى بن عبدالرحمن بن بقي القرطبي، من شعراء قرطبة، (ت نحو ٥٤٠هـ).
- ١٣٣ - خريدة القصر: ٢٣٧/٢.
- ١٣٤ - لغة الجرائد : 60.
- ١٣٥ - ديوان عنتره : ٢٢١.
- ١٣٦ - خزنة الأدب: ٣٥١/٢.
- ١٣٧ - لغة الجرائد : ٦٠.
- ١٣٨ - دفع الأوهام: 50.
- ١٣٩ - ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية : ٣٠ - ٣٢.
- ١٤٠ - المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية : ٢٨.
- ١٤١ - المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية : 33.
- ١٤٢ - المقاصد النحوية، العيني: ١١٦٠/٣.
- ١٤٣ - دفع الأوهام: 50.
- ١٤٤ - المعجم الوسيط: ٢٣٧.
- ١٤٥ - معجم الصواب اللغوي: ٣٥٠/1.
- ١٤٦ - دفع الأوهام: 52.
- ١٤٧ - دفع الأوهام: 56.

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم

١. أزهير الفصحى في دقائق اللغة، عباس أبو السَّعود، دار المعارف، ط٢، القاهرة، (د.ت).
٢. اصلاح الفاسد من لغة الجرائد، محمد سليم الجندي، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م.

٣. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
٤. بحر العوام فيما أصاب فيه العوام، محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي الحلبي (ت٩٧١هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
٥. تذكرة الكاتب، أسعد خليل داغر، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر ١٩٣٢م.
٦. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) تحقيق: السيد الشرفاوي، ط١، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
٧. جماليات الانزياح في الضرورة الشعرية، د. أحمد عبد الكاظم علي، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، عمان ٢٠١٩م.
٨. الحماسة المغربية، مختصر كتاب صفوة الأدب، أبو العباس أحمد بن عبدالسلام الجراوي (ت٦٠٩هـ)؛ تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت، ١٩٩١م.
٩. خريدة القصر وجريدة العصر، عماد الدين الكاتب الأصبهاني (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: آذرتاش آذرتوش، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧٩م.
١٠. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شعيتو، مكتبة الهلال، بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٢. دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٣. الدرُّ الفريد وبيت القصيد، المستعصمي، تحقيق: كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٣٦هـ.
١٤. دُرَّةُ الغواص في أوهام الخواص، الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات بطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، بيروت ١٤١٨هـ.

١٥. دفع الأوهام (ردُّ على إبراهيم اليازجي في رفضه كلمات صحيحة أو جائزة الاستعمال)، عبد الرحمن سلام البيروتي. (ت ١٢٨٨هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف ١٤٤١هـ (كتاب إلكتروني) على الرابط (<https://zcu.io/62nc>).
١٦. دلالات أصوات اللين في اللغة العربية ، د. كوليزار كاكل عزيز، ط ١، دار دجلة ، عمَّان ، الأردن ، ٢٠٠٩ م .
١٧. ديوان ابن معتوق، دار صادر، بيروت، لبنان ١٨٨٥م .
١٨. ديوان ابن نباتة المصري، جمال الدين بن نباتة المصري دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت ١٩٨١م .
١٩. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) ، تحقيق : محمد عبده عزَّام ، دار المعارف ط ٥ ، مصر، (د . ت).
٢٠. ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، صنعة: مروان العطية، دار الإمام النووي، دمشق، ودار الهجرة ، ط١، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٢١. ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، ط ١، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٢٢. ديوان بديع الزمان الهمذاني، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله دار الكتب العلمية، ط ٣ ، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٢٣. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق : الدكتور وليد عرفات ، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م .
٢٤. ديوان صفى الدين الحلبي، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، لبنان (د.ت).
٢٥. ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي ، تحقيق : حسان فلاح أوغلي، دار صادر، ط١، بيروت، لبنان ١٩٩٧م .
٢٦. ديوان عنتره، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط١، بيروت، لبنان ١٩٧٠م .
٢٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الألويسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٤١٥هـ .

٢٨. ریحانة الكتاب ونجعة المتاب، لسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة ١٩٨٠م.
٢٩. شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، جمعه ورتبه ووقف على طبعه: بشير يموت البيروتي (المتوفى: بعد ١٣٤٧هـ) المكتبة الأهلية، ط١، بيروت ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.
٣٠. شرح الفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣١. شرح درة الغواص في أوام الخواص، أحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي قرني، دار الجليل، ط١، بيروت ١٤١٧هـ (طبع مع درة الغواص).
٣٢. شرح ديوان ابن الفارض وشرحي البوريني والناقلي، رشيد بن غالب اللبناني، تحقيق: محمد بن عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ.
٣٣. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ) تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت - لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٥. العربية الصحيحة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٨م.
٣٦. فصول في اللغة والنقد، د. نعمة رحيم العزاوي، المكتبة العصرية، ط١، بغداد، العراق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٧. فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي؛ تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٢هـ.
٣٨. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٩. كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٠. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزنجشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، ط٣، بيروت ١٤٠٧ هـ.
٤١. لحن العوام، أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، ط١، مصر ١٩٦٤م.
٤٢. اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، د. عبد الفتاح سليم، دار المعارف، ط١، مصر ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
٤٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، ط٣، بيروت ١٤١٤ هـ.
٤٤. لغة الجرائد، إبراهيم ناصيف اليازجي، ط١، مطبعة مطر، مصر (د. ت).
٤٥. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط٥، بيروت، صيدا ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٤٦. المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
٤٧. المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها، عبد الله الطيب، دار الآثار الإسلامية، ط٣، الكويت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
٤٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت (د. ت).
٤٩. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، ط٢، بيروت ١٩٨٥م.
٥٠. معجم الخطأ والصواب في اللغة، د. إميل يعقوب، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت، لبنان ١٩٨٦م.
٥١. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، القاهرة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٥٢. المعجم العربي الأساسي (لاروس)، جماعة من كبار اللغويين العرب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د. ت).

٥٣. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط١، القاهرة١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.
٥٤. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى ، وأحمد الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد النجار)، دار الدعوة، (د.ت).
٥٥. المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية، د. عبد الفتاح سليم، دار المعارف، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥٦. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق١٩٨٥م.
٥٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، القاهرة مصر ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م.
٥٨. منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض، عبدالله بن أحمد الفرغاني؛ تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت.(د.ت).
٥٩. نظرات في أخطاء المنشئين، محمد جعفر الكرباسي، مطبعة الآداب، النجف ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
٦٠. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان ١٩٩٧م.
٦١. النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، العراق ١٩٨٤ م.
٦٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م.

رُدُّودُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَيْرُوتِيِّ عَلَى إِبْرَاهِيمِ الْيَازْجِيِّ (160)

٦٣. بَيْتِمَةُ الدَّهْرِ فِي مَحَاسِنِ أَهْلِ العَصْرِ، أَبُو مَنْصُورِ الثَّعَالِبِيِّ؛ تَحْقِيقُ: مَفِيدِ مُحَمَّدِ قَمِيحَةَ، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتِ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

Adab Al-Kufa Journal
No. 53 / P1
Muharam 1444 / Sep 2022

ISSN Print 1994 – 8999
ISSN Online 2664-469X

مَجَلَّةُ آدَابِ الكُوفَةِ
العَدَدُ: ٥٣ / رَج ١
مَحْرَم ١٤٤٤ هـ / أيلول ٢٠٢٢ م